العوامل الاقتصادية في دراسة المستقرات البشرية

أ.م.د. عبد الغفور الاطرقجي

د. مهيب كامل فليح

جامعة بغداد

ABSTRACT

Economic Factors in Study of Human Settlement

In modern times economic, social and physical **Scientists** works hard to analyze the spatial characteristics of activities from deferent point of views. Then the analytical theories of urban and regional planning appeared to deal with studying the dynamic places to find a balanced between economic activities, by providing scientific methods which are interested in the development required in space at different levels of planning as the right way for reducing cases of imbalance in spatial development. This is because of the unplanned development which may not lead to achieve reduction of inequality in the distribution of investment and wealth between the segment of the community and **especially** between areas of the same country and do not check the option of development projects.

This research emphasis in spatial economic analysis trying to review and analyze the main regional concepts and theories which depend upon philosophy of development and spatial planning as a field of regional sciences.

١- المقدمة :

تعتبر التنمية الاقليمية والتخطيط الاقليمي من العلوم الحديثة التي شهدت اهتماماً كبيراً منذ النصف الثاني من القرن المنصرم نظراً للثقة التي وضعت فيه كأحد الانظمة المتعددة الاهتمامات التي تساهم في تحقيق معدلات عالية للتنمية والنمو الاقتصادي ، فهو يهدف الى تنظيم العلاقة بين الانسان وبيئة المستقرة التي يعيش فيها ليستثمر مواردها الاستثمار الافضل دون اسراف ولا تقتير كونه ينزل الى المستوى المحلي للسكان . كما انه لا يزال متمتعاً

بديناميكية كبيرة في مجالات اهتماماته واساليبه الفنية المختلفة وخاصة بتماسه المباشر بنواحي التخطيط العمراني وتخطيط المدينة .

ولكون العراق بدأ يهتم بهذا النوع والمستوى من التخطيط منذ اكثر من ثلاث عقود من القرن الماضي مستهدفاً التغلب على المشاكل التنموية التي يعاني منها وللظروف التي يمر بها ، فان النظام الاقتصادي والاجتماعيوالعمراني كان ولا يزال بحاجة الى الدراسة والتقييم وتطبيق النظريات والوسائل الاجرائية الحديثة لتعزيز العمل التخطيطي سيما وان العراق حاله كحال البلدان النامية يحتاج الى نهضة تنموية كبرى لتمكنه من اللحاق بالمجتمعات الاكثر تقدماً ، ولا شك ان التخطيط الاقتصادي الاقليمي يعتبر احد الركائز في العمليات التنموية التي يستهدفها .

ان هذا البحث يتضمن تحليل لبعض النظريات المكانية الاساسية التي ظهرت وتكونت نتيجة تجارب وبحوث كثيرة ساهم بها مجموعة من علماء الاقتصاد والمخططين المهتمين بالتوزيع المكاني للانشطة والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية ، ولقد اظهرت مجموعة كبيرة من دراسات الهيكل المكاني الاسس النظرية التي تفسر حركة العناصر المتنوعة المكونة للهيكل المكاني للاقليم والعلاقات الاقتصادية لتشابكية المكانية. فمن خلال ما قدمه هؤولاء الباحثون فقد تم اعطاء مفهوماً للمكان والمستقرة البشرية التي تجهز المواد الاولية والسلع والخدمات الاقتصادية والاجتماعية لسكانها وسكان ظهيرها وانسيابيتها اضافة لكونهاسوقا لها، كون ان العلاقات المكانية تكسب اهمية في تطور المكان من خلال تطوير انشطة اقتصادية فيما بين المدن والمناطق المحيطة بها واقاليمها وبيئتها و يظهر ذلك خلال تبادل المنفعة بين المنتجين والمستهلكين وبذلك فأن الحيز المكاني الذي تشغلة الوظائف والانشطة الاقتصادية داخل وخارج المدن ينمو ويتطور بشكل يتناغم مع حاجات السكان مرتبطاً بالمقومات الاقتصادية والاجتماعية والتكنلوجية وهي ايضاً تنمو وتتطور بمواصفات وخصائص عمرانية و تخطيطية تنسجم مع متطلبات المرحلة التنموية والمرحلة الحضارية للمجتمع .

١-١ مشكلة البحث Research Problem

اعدت دراسات وبحوث كثيرة على مستوى المحافظات والاقاليم والمحليات اشارت اغلبها الى وجود خلل في عملية التخطيط على هذه المستويات نشأت من ذلك ضرورة ملحة الى دراسة وتقييم و مراجعة النظريات والافكار والقواعد ذات العلاقة للاسهام في تقييم وتطوير الاساليب الفنية في التخطيط .

٢-١ فرضية البحث Research Hypothesis

يمكن الافادة من نظريات التخطيط الاقليمي والتوقيع المكاني في تحقيق نظام تخطيطي اقتصادي كفوء ومتوازن مكانياً يعتمدعلى توجيه الاستثمارات بشكل متكافئ بين الاقاليم وضمن المعايير المكانية واسس والعدالة الاجتماعية .

١-٣ هدف البحث Research Aim

يهدف البحث الى دراسة وتحليل النظريات الاساسية المتعلقة بالتوزيع المكاني للانشطة الاقتصادية وتحديد الاطار المفاهيمي الذي يضمن الاستفاده منها في تحقيق النمو الاقتصادي المكاني المتوازن في اطار دعم جهود التنمية لتتداخل جهود التنمية القطاعية والاقليمية ضمن علاقات اقتصادية تبادلية.

٢-المستقرات البشرية :

٢-١ مفاهيم في المستقرات البشرية

إن هنالك العديد من التعاريف التي وضحت مفهوم المستقرات البشرية Human Settlement والتي صنفت تبعاً لمجموعة من المعايير الأجتماعية والاقتصادية والعمرانية، وقد سميت بالمستوطنات البشرية ايضاً وتجدر الإشارة إلى إن المصطلحين يشيران الى مفهوم واحد، ومن أبرز تعاريف المستقرات البشرية هي :

المستقرة البشرية هي منطقة مسكونة من قبل الإنسان يتفاعل في داخلها وله هدف معين هو الاستقرار، كما عرفت بأنها شبكة من مراكز النشاط البشري وتتراوح بين قرية صغيرة ومدينة[١]. وبصورة عامة تتكون المستقرة البشرية من ثلاثة عناصر هي :

- الإنسان وما يشكله من تجمع بشري.
- العوامل الطبيعية والبيئية.
- العوامل الاقتصادية ومراكز النشاط الاقتصادي.

وبإختلاف هذه العناصر والتباين في حجم التجمع البشري وقوة العوامل الاقتصادية وفاعليتها ومراكز النشاط الاقتصادي في كل مستقرة يمكننا تمييز نوعين من المستقرات البشرية:

١. المستقرات البشرية الحضرية .
٢. المستقرات البشرية الريفية .

وتعرف المستقرة البشرية الحضرية أنها تجمع سكاني تتركز فيه الأنشطة الاقتصادية والسكان وتمثل شبكة من العلاقات المتداخلة كونها مصدر جذب سكاني والذي تميز باستقلاليته

[١]- الموئل، السياسات والتخطيط والمؤسسات، البند (١٠) من جدول الاعمال المؤقت، مؤتمر الامم المتحدة للمستقرات البشرية، فانكوفر، ٣١ ايار– ١١ حزيران، ٢٠٠٨، ص ١.

الاقتصادية و يعد لإستقبال نوع محدد من السكان، وتتمتع المستقرات البشرية الحضرية بخاصية الجذب والاستقرار السكاني.

أما المستقرة البشرية الريفية فيمكن تعريفها أنها مجموعة المساكن المتجاورة التي يسكنها المزارعون الذين يعتمدون في حياتهم على منتجات الأراضي الزراعية المحيطة بالمستقرة وتربية الحيوانات وتتميز المستقرة البشرية الريفية بعدد سكانها القليل نسبيا وبسيادة النشاط الزراعي أو الرعوي الذي يستوعب غالبية السكان النشطين اقتصاديا[٢].

ان دراسة مواقع المستقرات على قدر كبير من الاهمية ذلك لان موقع المستقرة له دور ايجابي في تطوير المستقرة او قد يكون معرقل لعملية التطوير ، حيث ان معرفة اتجاهات وتأثير العوامل الطبيعية ومدى امكانية تحويرها Modification وبما يمكن من المواءمة ما بين الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية لخدمة المستقرة .

٢ –٢ أحجام المستقرات البشرية:

يقصد بالحجم هنا عدد السكان. في المستقرة الواحدة حيث يعتبر الحجم مؤشر عام لأهمية التجمع ومكانته وخاصةً عندما يصل إلى حجم مدينة.

وبصفة عامة يعد حجم السكان في المستقرة عنصراً مهماً في تعدد الوظائف ورقي الخدمات و أساساً للنشاط الاقتصادي والاجتماعي وفيما يلي بعض المؤشرات التي تصف أحجام المستقرات وتؤثر فيها:

- المسكن: وهو الوحدة السكنية في التجمع العمراني الذي يتمثل في بناء أو جزء من بناء مخصص لعائلة واحدة بشرط أن يكون في مجموعه متمم لبعضه البعض.
- التخصص الوظيفي: ويرى المخطط توفلر أن التخطيط الوظيفي للتجمعات العمرانية تأثر على مدار التاريخ بثلاث موجات (موجة الزراعة – موجة الصناعة – موجة الإلكترونيات) وفي المقابل نشأت التجمعات لتلبي وظائفها التي قد تكون: (زراعية – صناعية – صحية – ادارية – دينية – عسكرية) وعلى العموم فإن تخصص مدينة في الوقت الحالي يكاد يكون افتراضاً نظرياً بل وأحيانا يصل إلى حد التعقيد في الوظائف .

٢ – معروف، د. هوشيار: تصنيع الريف في الاقطار النامية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٩، ص ١٣.

٢ – ٣ تحليل العلاقات الوظيفية في التنظيم المكاني:

إن نظام المستقرات يمكن إن يفسر من خلال التسلسل الهرمي للمراكز الحضرية (Hierarchy Of Urban Centers) ودرجة تخصصها الوظيفي والتفاعل المتبادل بينها، فعادة توجد مدينة مركزية في القمة ذات وظيفة مركزية وهي المدينة الام وتحتوي على التسهيلات من الخدمات غير الموجودة في أي مكان اخر، كالمؤسسات التخصصية العلمية والصحية والثقافية والتجارية ومراكز الدوائر الرسمية المهمة التي تخدم على مستوى البلد أو على مستوى الإقليم (المحافظة).

ويتبع هذه المدينة، مدن عديدة على المستوى الثاني وهي ذات درجة وظيفية اقل من المدينة الأم. ومن ثم يتبعها مدن على المستوى الأدنى ويتوافر فيها قسم من الخدمات والتسهيلات.

لذا فإن تنمية أي محافظة تعتمد على مجموعة المدن القائمة والمدن الجديدة ويمكن التأثير فيها وتفعيل تكوينها من خلال شبكة الحركة والنقل والارتباط العقدي لها وبذلك تكون هيكلاً مكانياً قوياً يوصف على إنه نظام مستقرات متعدد القوى، مربوط بالمدينة الأم على طول محاور الطرق الرئيسة باتجاه المدن.

من المعروف إن كل تفاعل ما هو الا علاقة تبادلية تنشأ بين طرفين وتتدخل ظروف معينة في تنظيم هذا التفاعل والتأثير عليه سلباً أو إيجاباً . فهو يتأثر بعوامل عديدة يمكن تصنيفها في فئتين هما العوامل المكانية التي تفرضها ظروف الموضع والعوامل الوظيفية المحكومة بقوى نوعية غير ملموسة كقوى العرض والطلب وسوق الأرض الحضرية بل وحتى طبيعة الأنشطة نفسها مثل نوعية العمل التجاري أو الصناعي وغير ذلك.

يمكن فهم التفاعل بين العلاقات الوظيفية من خلال تبلور الصيغ الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المدينة، والمؤثرة بصورة مباشرة في شكل التفاعل الوظيفي وهي:

١. مركزية الموقع وسهولة الوصول إليه.
٢. التنافس بين الفعاليات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية.

٣. التفاعل بين الفعاليات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية.
٤. السياسات الحضرية العامة.

إذن، ومن خلال فهم نوع التفاعل بين العلاقات الاقتصادية الوظيفية وتحديد مواقعها، يمكن فهم كيفية تشكيل أنماط العلاقات الوظيفية، فنجد إن قسماً من الفعاليات والنشاطات تتفاعل فيما بينها بقوة، عن طريق إرتباطات وثيقة فيما بينها أو مع مؤسسات أخرى، في حين نجد إن القسم الآخر لا توجد بينه وبين بقية الفعاليات أي نوع من علاقات التفاعل أو الإحتياج.

ولفهم الإقليم بصورة أوضح، يمكن عدها مشكلة مكانية متشعبة الارتباطات، وهذه الارتباطات تتمثل بالعلاقات القائمة بين وظائف الاقليم ونشاطاته ضمن التنظيم المكاني. لذا يتطلب فهم آلية عمل الإقليم وتقبلها كما هي، بعد ذلك يتم التوجه لتحليل وضعها القائم، على أساس أن يكون ذلك وفقا لآلية التوزيع المكاني للنشاطات في ضوء العلاقة مع توزيع الكثافات السكانية.

ولفهم آلية العمل والتفاعل بين وظائف الإقليم، يفضل إن تؤخذ هذه الوظائف الفعاليات ضمن إطارها العام، وبما إنه توجد علاقة واضحة بين موقع كل فعالية ضمن التنظيم العام للفعاليات الحضرية ومدى قدرتها على التفاعل والتأثير، يمكن تفسير الأنماط السلوكية للأفراد والمؤسسات المجتمعية، ومعرفة حجم تأثير هذه التفاعلات على نمط التفاعل الوظيفي بين استعمالات الأرض[٣].ويمكن تحديد اربع انشطة رئيسية في بالاقليم وهي :

١. النشاط التجاري .
٢. النشاط الخدمي .
٣. النشاط الصناعي.
٤. نشاط السكني .

٢-٣-١ النشاط التجاري:

[3]Richard Arnott, Congestion Tolling and Urban Spatial Structure, Boston College, USA, 2000, p.8.

من المعروف ان الغرض من تادية هذا النشاط ينحصر في جانبين: الأول ترفيهي والثاني وظيفي، والمهم لدينا هو الأخير، لما تمتاز به هذه العملية من انتظام دوري مستمر. وهناك العديد من العوامل التي تؤثر في زيادة حجم هذه الفعالية او تقلصها من أهمها:

١- زيادة الكثافة السكانية المؤدية إلى زيادة الطلب على هذا النشاط .

٢- ارتفاع معدل دخل الفرد الحقيقي وتاثيره في زيادة قوة الفرد الشرائية و دفع الانشطة التجارية على انتشار أوسع.

٣- زيادة الوعي الثقافي المقرون بزيادة متطلبات واحتياجات الفرد، ومن ثم زيادة الطلب على الخدمة التجارية.

من جانب اخر، فان مقدم هذه الخدمة مستفيد من الربح الإضافي جراء خدمته. وبما ان هذه الخدمة متعلقة جدا بعامل سهولة الوصول والحركة لمكان تقديم الخدمة، سيكون من الضروري اختيار مكان قريب على أماكن تركز كثافات السكان في المدينة، فضلا عن ما يجب ان تحققه هذه الاماكن من تنوع ومقارنة بين النشاطات المقدمة للاختيار الأفضل.

ان علاقة العرض والطلب في هذه الخدمة حساسة جدا، اذ بزيادة احدهما تكون الزيادة مباشرة في الأخر وهذا الارتباط تلقائي جدا ضمن تفاعلات قوى السوق الموجودة، لان مرونة تحويل أي استعمال الى الاستعمال التجاري لتقديم هذه الخدمة عال جدا، لاسيما ان زيادة الطلب متمثلة بزيادة السكان المنتشرين في أجزاء المدينة كافة، وعلى اختلاف كثافتهم، في حين سيتمثل جانب العرض بالابنية ذات الوظيفة التجارية أصلا او المحور استعمالها عن استعمال اخر. اذ من البديهي اختيار المستثمر لمكان تقديم الخدمة التجارية قريبا من مكان وجود الطلب لاسيما ان إمكانية تغيير مكان عرض هذه الخدمة اسهل بكثير من تغيير مكان عامل الطلب عليها (السكان).

ان مقدمي خدمة التسوق، على اختلافهم، يسعون الى إيجاد أماكن تكون قريبة وسهلة الوصول بالنسبة للمناطق السكنية كافة، التي يمكن ان تتحقق من خلال مجموعة مواقع معينة داخل المدينة، و لا يمكن لأي من هذه الأسواق توفير الخدمة لكافة سكان المدينة، لذا نجد ان أصحاب هذه الخدمة يلجئون لتحقيق هدفين هما([4]):

١) تحقيق التجزئة في ظل التنوع.

[4]-Barrie Needham, How Cities Work, Pergamon Press, 1977, U. K., p. 78

٢) تحقيق التكامل ضمن التخصص او المجال الواحد في تقديم الخدمات التجارية.

عند ذلك بالإمكان تفسير ظهور عدة أسواق في أماكن مختلفة، لكل منها تخصص معين، يرتبط حجم كل منها بحجم التردد على ذلك النوع من الخدمة، وهذا ايضا ما يوضح تجمع أصحاب المحال التجارية التي تقدم نفس النوع من التخصص في مكان واحد، على الرغم من التنافس الحاصل بينها.

وفيما يتعلق بالمتوفورات الخارجية فان حقيقة التجمع وا نشاء الأسواق التخصصية ما هو الا استجابة لسلوك المستهلك، وبهدف عرض اكبر للخدمات باقل الجهود والكلف، ومن ثم يكون عامل المنافسة بين مقدمي الصنف الواحد من الخدمة، الذي يعد العامل المكمل والشرط الأساس لنجاح واستقرار تطور السوق.

٢-٣-٢- النشاط الخدمي:

ان كل مستقرة بشريه تتمتع بنشاط او حرفة مهنية تقليدية متوطنة فيها، من شأنها أن تمنح الساكنين فرصا مختلفة للعمل، تجتذب أليها العمالة من داخل المستقرة وخارجها، لاسيما داخل نطاق نفوذها الحضري(٥).

ان عامل سهولة الوصول يعد من أهم العوامل الاساسية المؤثرة في هذه الفعالية، فموقع المستقرة ومدى التباعد بين موقع العمل والسكن هو الذي يحدد في اغلب الاحيان كثافة الحركة أو الرحلات، حيث يلعب عامل المسافة الدور البارز في هذا الصدد، ذلك ان أشكال التمركز والتجمع لانواع النشاط السكاني او البضائع او المعلومات يتناسب طرديا مع عدد الأشخاص الذين ينتقلون ضمن مسافة معينه يتناسب طرديا مع عدد فرص العمل الموجودة على المسافة المعطاة وعكسيا مع عدد الفرص غير المباشرة. وبخاصة في المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع العام، لان عموم هذه المؤسسات، وحتى الخاصة منها، تقع في مركز المدينة، و تقدم خدمتها للأفراد بصورة اكبر منها للمؤسسات، لذا فإن عملية توقيع هذه المؤسسات تهدف دائما لأن تكون قريبة من السكان، وبالأخص عبر وسائل النقل العام، وعموما فإن أماكن توقيع هذه المؤسسات محدودة بمركز المدينة والمراكز القطاعية فيها، فإن هذه المؤسسات تتجمع في محاور مكونة مجمعات

٥ – الراوي، مهيب كامل، "دور شبكات الطرق في تفعيل علاقات الترابط المكاني للمستقرات البشرية في محافظة الانبار"، اطروحة دكتوراه، المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص١٩٠.

وظيفية،والذي أوجد أهم عامل من عوامل الوفورات الحضرية هو سرعة تبادل المعلومات وانتقالها بين هذه المؤسسات([6]).

ويعزى ايضا سبب التباين في حركة الأشخاص الى الامكانات الاقتصادية والمرتبة الحجمية للمستقرة. فالامكانات الاقتصادية ومدى توفرها في المستقرة يمكنها ان تحدد الطبيعة الوظيفية، والمرتبة الحجميةو هي من شأنها ان تحدد مدى الخدمات المقدمة الى كل مستقرة من خلال كثافة الساكنين فيها ومدى حاجتهم الى هذه الخدمات.

لذا نجد ان كلفة الرحلة (ماديا ومعنويا) ذات عامل أساسي في تشكيل التنظيم الحضري نتيجة للموازنة التقليدية بين موقع العمل وموقع السكن، الذي يوضح تمركز هذه المؤسسات ضمن مناطق عقد النقل الحضري العام في المدينة.

٢-٣-٣- النشاط الصناعي :

للنقل والحركة دور مهم في النشاط الصناعي من حيث نقل المواد الاولية التي تتطلبها الصناعة وكذالك تصريف المنتجات المصنعة.كما ان لها دوراً مؤثراً في اختيار الموقع الصناعي، وقد شكلت مع كلفة العمل واقتصاديات التكتل العوامل الرئيسية في اختيار الموقع الصناعي. كما ذكر ايزارد Isard فإن مراكز التجمع الصناعي يكون في المكان الذي يمكن ان يخدم كمركز تجمعي ذي كلفة نقل أقل بالنسبة الى الناتج المجمع ككل.

إن التعامل مع التوقيع الصناعي في المدينة ذو جانبين، الأول يظهر في نوع الصناعات التي توقع خارج المدينة (الأطراف)، وأغلب هذه الصناعات هي الثقيلة والملوثة، مع ذلك فأن حاجة المدينة اليومية لها ضرورية، وصفة هذه الصناعات هي قدرتها على نقل خدماتها للافراد داخل المدينة مثل الصناعات الغذائية وغيرها، ويظهر الجانب الثاني في الصناعات التي تكون على تماس مباشر مع حياة الفرد اليومية، ولا يمكن ان تنقل خدماتها للفرد، وأغلب هذه الصناعات هي الصناعات الخدميةوغالباً ما تكون ضمن المر اكز القطاعية للمدن في ابتعاد ملحوظ عن أماكن تجمع المؤسسات الحكومية، اجتناباً للزخم المتولد من عملية التوقيع و سعياً وراء إحداث التوازن في استعمالات الارض.

ان للحركة دوراً مهماً في الصناعة ممثلاً بأختيار الموقع وتخصيص تكاليف الإنتاج إلى الحد الأدنى، ذلك لان اختيار الموقع الصناعي بين مجموعة العوامل الموقعية للمصنع توفر إمكانية إنتاج السلع بأسعار منخفضة نتيجة إنخفاض إجور النقل والشحن.

[6]-Barrie .N. Op.cit. p.106.

وهنا لابد من الاشارة الى ان أختيار موقع الصناعة يرتبط بعوامل متعددة، منها ما يتصل بالنواحي الطبيعية مثل موارد الخامات ومصادر الطاقة، وبعضها اقتصادي يرتبط بتكاليف النقل وتكاليف الانتاج وقيمة الانتاج والارباح المتوقعة، وقد بينت الدراسات ان كلفة النقل تشكل نسبة مئوية عالية من ثمن المبيعات، وعليه فان النقل والحركة يعدان عاملين محفزين وعنصري جذب للصناعات، وهذا ينطبق على العديد من الصناعات، ففي العراق مثلا تلاحظ وجود علاقة واضحة بين خطوط الحركة الرئيسية ومراكز الصناعة حيث ان اغلب مراكز الصناعة تقع على خطوط النقل والحركة الرئيسية ولكنها تختلف بينهما من حيث درجة الاتصال، فبعضها يتصل بخط رئيس. وبعضها يتصل باكثر من خط وباكثر من وسيلة.

بصورة عامة يشترط في مواقع العمل قربها من عقد النقل، ليتمكن طالبو هذه الخدمة، فضلا عن الايدي العاملة فيها من الوصول بسهولة، و يكمن نجاح هذه المجمعات في تكامل خدماتها و تخصصها في الوقت نفسه، ومن ثم عند توقيعها في مراكز المدن او المراكز القطاعية، او حتى في الأطراف، ستتوفر لها العمالة من سكان تلك المناطق، ومن جهة لن يجد طالب الخدمة صعوبة في الوصول إليها، في حين سيتم التقليل من أهمية بقية العوامل المؤثرة على عملية التوقيع، مثل توفر الطاقة والمواد الأولية ومختلف البنى الارتكازية، لان التطور والعامل التقني حد من تأثيرات هذه العوامل بصورة ملحوظة جداً .

اما بالنسبة لما يتعلق بالوفورات الحضرية فأصبحت لا تشكل عبئاً مطلقاً، والفضل كذلك الى العامل التقني، مع ذلك يبرز هنا عامل جديد هو سرعة الابتكار والتطور التكنولوجي المعتمد على سرعة انتقال المعلومات التي تؤدي دورا مهما في زيادة حجم منطقة السوق ومن ثم الأرباح، أي ان التفاعل التكنولوجي والصناعة المعلوماتية ستكون من أهم الوفورات الممكن ان تحصل في هذه المجمعات.

٢-٣-٤- النشاط السكني:

إن السكن حاجة ملحة وأساسية لأي إنسان، فهو على استعداد لدفع نسبة كبيرة من دخله لضمان تحقق واستمرار فعالية السكن، وتتوقف هذه العملية على مفاهيم العرض والطلب ضمن بيئة سوق الأرض الحضرية. فالطلب على السكن هو قدرة الفرد على توفير النقد الكافي ليستطيع به الحصول على سكن وفق معايير معينة*، أي إمكانية دفع المال (القوة الشرائية) وما يحتاجه من

* يتوقف السكن على مستوى وجودة المعايير الموجودة، فكلما ارتفعت هذه المعايير ارتفعت تبعا لها كلفة الحصول على سكن مناسب اجتماعيا.

تمويل (دعم المؤسسات المصرفية) ذلك الذي سيؤدي بالطلب الى تحريك قوى السوق للتوازن و يتم الاستثمار باستغلال ما متاح من الأرض.

ومن أهم العناصر التي تحدد عامل الطلب هو مساحة القطعة السكنية وموقعها([٧]). أما بالنسبة للعرض السكني، فهو محاولة لإمتصاص الطلب على السكن من خلال إتجاهين([٨]):

أ- الإنشاء: المتعلق بإضافة الوحدات السكنية ضمن القطاعين العام والخاص على حد سواء.

ب- التغيير والتحوير: وهو يتعلق بالوحدات المبنية قديماً، سواء كانت لأغراض الاستعمال السكني ام لغيره، اذ يتم تغيير استعمالها أو تحويره أو إضافة الاستعمال السكني إليه، بصورة تلائم الوظيفة السكنية.

إن الإتجاهين في أعلاه سيسببان ضغطاً على استعمالات الأرض الحالية لتحقيق التفاعل الوظيفي في سد الحاجة المطلوبةهذا من جانب، ومن جانب أخر سيكون دافعا قويا لمخالفة الاستعمالات المخطط لها ان لزم ذلك في سبيل تحقيق فرصة السكن.

كما إن توفير العرض لسد الطلب سيختلف عندما يكون القائم بالعرض هو القطاع الخاص بدل القطاع العام، فالأول سيكون هدفه الربح، بينما الثاني سيكون لغرض الاستجابة العاجلة للضرورات السياسية والإجتماعية، من جانب أخر، فإن القطاع العام يستطيع إن يوازن حركة سوق الأرض والتحكم بها من خلال أماكن إختيار الأراضي المخصصة للسكن وما تولده من تغييرات مختلفة على البيئة الحضرية.

في ظل كل ما سبق من إيضاح لتلك الفعاليات، فإن أساس التفاعل الوظيفي بينها على اختلافها هو التكتل ومن ثم إستبعاد بعضها للبعض الأخر من خلال آلية سوق الأرض، فمن التنافس بين إستعمالين على مساحة من الأرض، يقوم الاستعمال (الاستثمار) القادر على الدفع الأعلى باستغلال الأرض، ويستبعد الاستعمال الأخر الى منطقة أخرى للتنافس من جديد، من ثم سيكون الفصل بين إستعمالات الأرض مرهوناً بقيمتها.

ومن خلال مفهوم سهولة الوصول و ضرورة تحقيقه لكل الفعاليات، نجد إن هذه الصفة من صفات مركز المدينة، فتكون تبعاً لذلك رغبة لكل الفعاليات في التوقيع ضمن مركز المدينة أو مراكزها القطاعية، لكن تلك العملية ستنظم من خلال آلية التنافس والقدرة على الدفع للوصول إلى تلك الأرض.

7- H.W.Richardson, **The New Urban Economics**, Pion Limited, London, 1977, p.34.

8- Barrie op.cit. p.57.

إذن توجد ثلاثة أنواع من الفعل الحضري بين الفعاليات الحضرية ([9]):

- الاستبعاد أو الطرد.
- الجذب أو التكتل.
- التجزئة أو العزل.

أي ان هناك نشاطات تستبعد أخرى، في مقابل ان تشكل عاملاً أساسياً في جذب غيرها (التكتل من خلال الوفورات الحضرية)، كما يبرز فعل الجذب بين النشاطات عندما تكون هناك حاجة لسهولة الوصول مع نشاط أخر. في حين إن العزل سيتم مع مجموعة معينة من النشاطات وليس بصورة فردية، وتظهر هذه الحالة عندما يتم تغيير نوع معين من الفعاليات أو النشاطات، الأمر الذي سيؤدي إلى تغيير بقية الفعاليات المجاورة له.

ويمكن إيضاح قوة التفاعل الوظيفي بين إستعمالات الأرض تلك، (على سبيل المثال لا الحصر)، كما يلي:

أ- إن السكان يحاولون دائما الابتعاد عن المناطق الصناعية، ولا توجد هناك أي رغبة في مجاورة الساكن لمنطقة صناعية، ويعود سبب ذلك الى السلبيات المختلفة الناتجة عنها، حتى وضمن ظروف التطور التقني والتكنولوجي الحالية، الذي أدى إلى خلو بعض الصناعات من أي سلبيات مع امتيازها بصفة السلامة البيئية، مع ذلك تبقى العوامل الاجتماعية كالألفة والامان تلعب دوراً في مفاضلة المنطقة السكنية مع مجاوراتها. ومن جانب آخر، فإن الاختلاف يكمن في الدورة الزمنية للفعالية السكنية، إذ تختلف توقيتاتها اختلافاً جذرياً عن توقيتات دورة الفعالية الصناعية، مما يسبب عدم التوافق في الحركة والنشاطات ومن ثم التعارض وتكون حالة من اللاتوازن بين المنطقتين.

ب- في حين نجد ان وضوح عامل التجزئة في الفعالية التجارية وبحسب التخصص، الامر الذي يحقق عامل التنوع في التخصص الواحد، حين يتم التوقيع قرب الاستعمال السكني، أو الصناعي، على حد سواء، وبحسب نوع التخصص في الفعالية. أي بالإمكان إعتبار الاستعمال التجاري استعمالاً انتقالياً بين الاستعمالين السكني والصناعي، لما يحتاجه من دعم متواصل من أجل الحركة التي تتطلب خاصية سهولة الوصول للموقع المستغل.

٣- تحليل النظريات التي تتناول العلاقات الوظيفية

9- Barrie Needham, p.92.

نحاول في هذا الجزء من البحث، التوصل إلى فهم الأسس والافتراضات التي اختصت بها وتناولتها النظريات الإقليمية وكيفية تفسيرها لظاهرة التفاعل المكاني.

قد اظهرت مجموعة كبيرة من دراسات التنظيم المكاني الأسس النظرية التي تفسر حركة عناصر التنظيم المكاني للاقاليم، ومن اهمها نظرية الاماكن المركزية (Central place theory) ونظرية اقطاب النمو (Growth pole) ونظرية التفاعل المكاني (Spatial interaction theory) حيث تناولت تفسير العلاقات ما بين عوامل المكان والعوامل الاقتصادية والاجتماعية .

واكد كلاسيون Glasson في تحليله أن التنظيم المكاني يتضمن حركة النشاطات في المكان ويشير ايزارد Isard الى ان التحليل المكاني يتناول العناصر الاساسية للمكان، وآلية حركة هذه العناصر وطبيعة الاثار المتبادلة فيما بينها، واكد ان التنظيم المكاني يتأثر اولاً بالبعد المكاني (المسافة والطبيعة الجغرافية)الذي يمارس تأثيراً واضحاً في حركة عناصر المكان والنشاطات التي تمارس فيه، ويتأثر ثانياً بحجم التركزات البشرية والعمرانية.([١٠])ولغرض إظهار الاتجاهات التفسيرية للتنظيم المكاني، سنحاول أن نتناول ابرز تلك النظريات التي عالجت أنماط هذا الهيكل.

٣-١ نظرية المكان المركزي : Central place theory

٣-١-١ مفهوم النظرية :

ان مفهوم نظرية المكان المركزي مرتبطة مع أسم كرستالر chriestaller ، وعملة المميز عن المناطق المركزية في جنوب المانيا . وعلى اية حال ، فأن العديد من المفاهيم النظرية تم توقعها من الاخرين مثل دينكسون Dinikson وقد كان هنالك العديد من التطورات في ذلك الوقت ، وعلى الخصوص من قبل لوش LÓsch وبيري وكاريسون Berry and Garrison ومن ادبيات المجلدات الغزيرة بالانتاج حول الموضوع ، يمكن استخلاص المفاهيم الرئيسية المعينة بالفعاليات الخدمية و التي يمكن تصنيفها بطرق عديدة متنوعة.و قد ظهرت دراسة حديثة (EFTA) . تصنفها الى اربعة مجاميع تجارية متجانسة على اساس الخواص الوظيفية .

أ- اعمال الصيانة والخدمات الاخرى المنجزة مباشرة على القضايا الطبيعية

ب- توزيع ونقل البضائع

---

[١٠] - **كامل كاظم الكناني ، "الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية"، جامعة بغداد، الدار الجامعية للطباعة والنشر،٢٠٠٦، ص٦١.**

ج- صيانة وتوزيع المعلومات وبضمنها التنظيم والادارة والثقافة .
د- الاهتمام بالمتطلبات الشخصية والجماعية المتنوعة مثل الصحة والامان .

ضمن هذه المجاميع فان الفعاليات قد تختلف بالمدى بصورة كبيرة . وبعبارة اخرى يوجد تسلسل هرمي للفعاليات الخدمية من خدمات المرتبة الاوطأ Low order الموجوده داخل مركز مدينه City او بلدة Town او قرية Village – الى خدمات المرتبة الاعلى High order الموجودة فقط في المراكز الرئيسية . هكذا (فان البلدات) الرئيسية والمدن يمكن ان يكون لها اغلب الخدمات في حين ان (البلدات) والقرى الصغيرة لها عدد محدود جدا . لكل فعالية خدمية محدد سكاني Threshed population ومدى معين للسوق .

ان المحدد السكاني ، هو عدد السكان الاقل المطلوبين لدعم الفعالية الخدمية ، ويمكن ان تكون (٢٥٠)نسمة لمخزن في زاوية الشارع او قد يصل الى (١٥٠٠٠٠) نسمة لخدمة المسرح مثلاً . اما اذا انخفض عدد السكان تحت مستوى المحدد ، فان الفعالية سوف تخسر وتواجه الغلق في الامد الطويل . فاذا ارتفع السكان فوق المستوى الاقل فان الفعالية سيزداد ربحها ، مما يمكن ان تؤدى الى منافسه متصاعدة من خلال التوفير المتصاعد لفعاليات الخدمة ، ان تكرار استخدام الخدمة ، بالطبع سيكون لها تاثير بالغ على المحدد السكاني . ان المسرح الذي يحتاج الى (٥٠٠) زائر كل ليلة سيحتاج الى محدد سكاني بحوالي (١٥٠٠٠٠) اذا كان معدل الزيارات لكل شخص من السكان هو فقط مرة واحدة بالسنة . ولكن اذا كان معدل عدد الزيارات هو ثلاثة بالسنه فان المسرح يتمكن من الاستمرار بمحدد سكاني قدره (٥٠٠٠٠) فقط.

ان مدى السوق market range للفعالية الخدمية هو تلك المسافة التي يكون فيها السكان مستعدين للذهاب اليها للوصول الى الخدمة . انها الحدود الخارجية لمنطقة السوق للفعالية الخدمية و سيبحث السكان بعدها عن مركز اخر . مثال ذلك ، ان السكان قد يكونوا مستعدين للسفر الى اقرب بلدة كبيرة لشراء المجوهرات والملابس الجديدة ولكن الى مخزن الزاوية المحلي لشراء الحلويات والحاجات المنزلية . ان مدى السوق يمكن ان يكون داله بسيطه للمسافة الخطية ولكن من الممكن ان يتأثر بعاملي الوقت والكلفة . وهو ليس عامل ثابت لفعالية خدمة معينه ، لان المدى قد يختلف بين المراكز تبعا لعوامل مثل حجم واهمية المركز ومستوى دخل الظهير .

ان فعاليات الخدمة المتنوعة موزعة على الارض ولتفسير هذا التوزيع فان نظرية المكان المركزي تضع الفرضيات التوضيحية الاعتيادية ، لقد افترض بان الارض هي سهل مستوي مع توزيع متساوي للموارد الطبيعية وانتشار متساوي للسكان وبدون تمييز ثم افتراضهم مزارعين : في هذه الارض ، فان المزارع الذي يبيع بالمفرد او ان زوجته تدير مخزنا صغيرا ، يمكن ان يقدموا الخدمة الى منطقة سوق دائرية كما موضح في شكل (١). ان المزارعين الاخرين على استعداد

لان يسافروا حتى الى مسافة (a) للشراء من المزارع . ولكن ابعد من (a) فأن ارباح الشراء تستنفذ بواسطة كلف السفر . وبمرور الزمن ، اذا كانت تجارة المفرد مربحة ، فلن المزارعين الاخرين يمكن ان يطوروا مناطق السوق الدائرية الخاصة بهم كما في شكل (1–B) وستنتج عن ذلك منافسة مكانية بين مجهزي فعالية الخدمة – ولكن في هذه المرحلة لاتكون منطقة السوق باكملها مخدومة.

واذا فرض تحسن النقل والمواصلات ، فان المستهلكين مستعدين للسفر ابعد – وانه حين تتحسن طرق الانتاج ، فان المنتجين يمكن ان يخفضوا اسعارهم ، وعليه فان مناطق السوق ستتوسع وان الشكل سيغطي معظم الفسحه الطبيعية .ولكن على الرغم من ان مديات السوق تتلامس الان فان عدداً من المستهلكين لازالوا مستبعدين ، شكل (1–C) يوضح المرحلة التالية التي تتداخل فيها مناطق السوق. ان المنطقة البيضاء هي تلك التي يستغل فيها المستهلكين استخدام مركز واحد بكثافة ، ولكن في المناطق المظللة فان المستهلكين قد يستخدمون بالحقيقة اكثر من مركز واحد .وعلى اي حال ، فلو فرض بان هولاء الذين في المناطق المظلله هم اشخاص عقلانيين يسعون لتقليل كلف النقل ، فانهم سيختارون المركز الاقرب . وهذا سينتج عنه تقسيم المنطقة وتطور مناطق سوق سداسية .

شكل (1–D) حول نظام من الامكنه المركزية . ان هذا السداسي الذي يجمع مناطق التجارة ، وكل واحدة ملامسة للاخرى ، هو النظام الاكثر كفاءة .

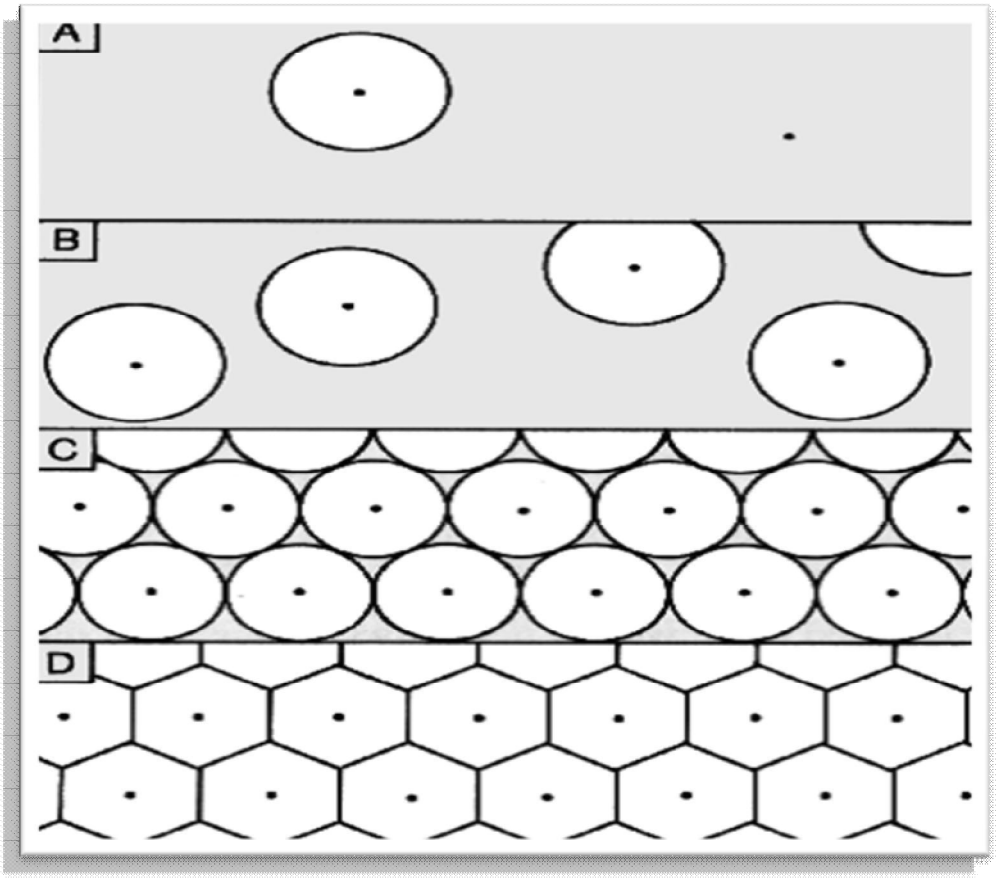

شكل (١) تطور تدرج الامكنه المركزية

٣-١-٢ صلاحية نظرية المكان المركزية The validity of central place theory

وهنا تظهر مع المركز الرئيس للخدمات مراكز اخرى وذلك في زوايا المنطقة الاولى (P1) وبالنتيجة تتوطن مجموعات السلع في مراكز الجذب الواقعة في المثلثات التي تتشكل منها هذه المنطقة . بالمقابل يظهر الشكل (2) ان التنظيم المكاني يبدأ بنمط من السلع تتمتع بأوسع منطقة سوقية وبالتالي تكون دوائر المراكز المتتالية تتجه نحو الداخل لتنتقل المناطق من حلقة الى اخرى ولكن ضمن نفس المجال الرئيس المحدد (طبيعياً او ادارياً ...) أو ضمن المجال الكامن لتأثيرات السوق ، حيث تكون للسلع المعنية قدرة

اكبر على تشكيل المزيد من الاماكن المركزية الضمنية فتظهر مزيداً من المناطق (والنقاط المرافقة لها) وعادة ما يرتبط الانتشار هنا بوحدة النظام السوقي وبمستوى التكامل الهيكلي للاقتصاد الاقليمي، والشكل رقم (٣) يوضح مخطط انتشار الاماكن المركزية في ظل مبدأ المرور .

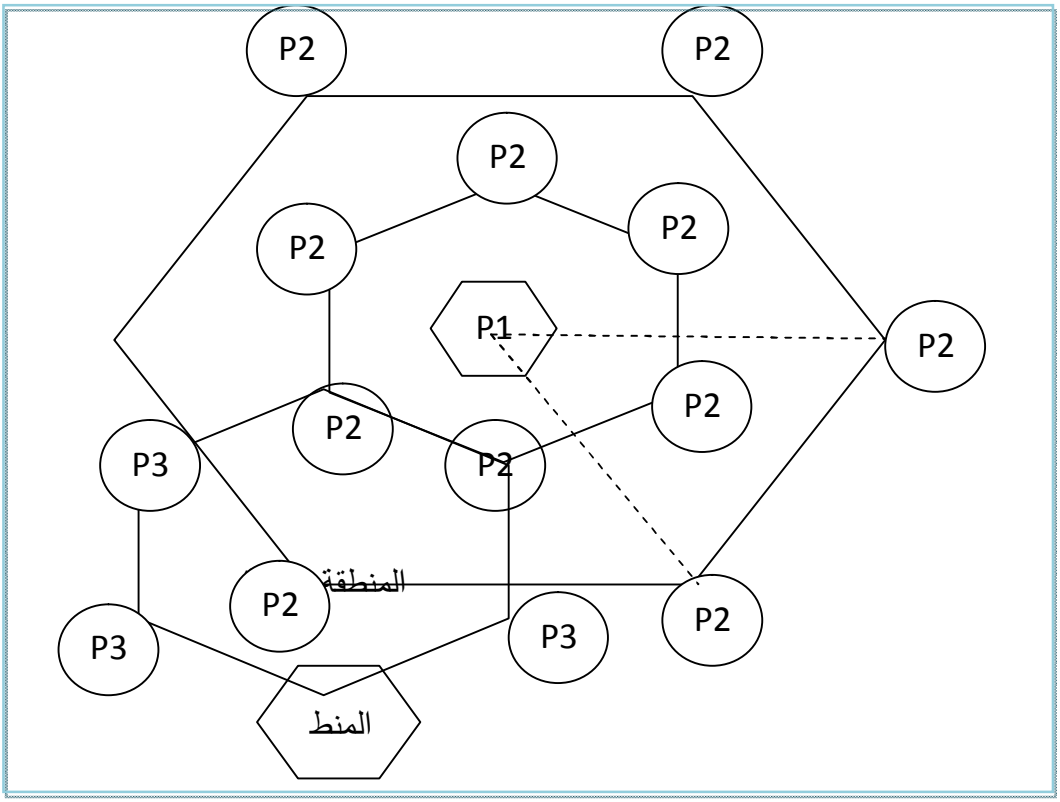

الشكل رقم (2) التنظيم المكاني لنمط من السلع التي تتمتع باوسع منطقة سوقية .

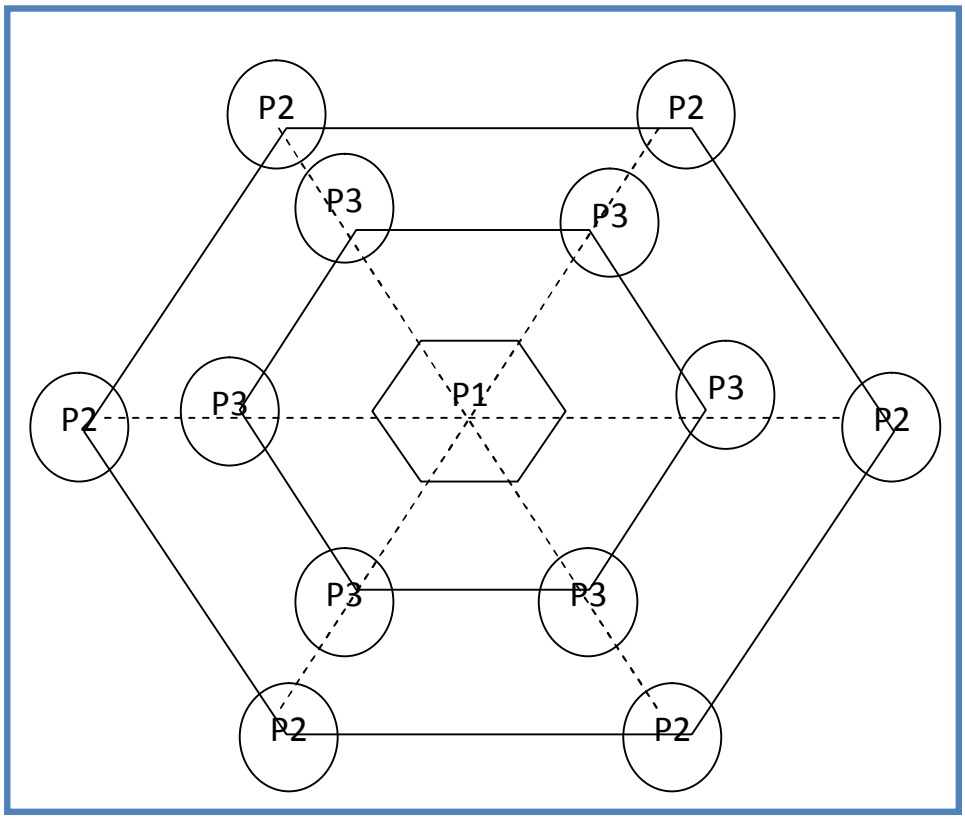

شكل رقم (3) مخطط انتشار الاماكن المركزية في ظل مبدأالمرور.

وعليه يعتمد نموذج Christaller على بروز توازن تنافسي موقعي تقدم خلاله وظائف ضرورية لمناطق مختلفة . مما يتطلب توفير مساحات واسعة لمنشآت الاعمال تكون كافية لتوليد الايرادات المطلوبة لهذه المنشآت ، حيث ان لكل حجم او مستوى من التجمع السكاني مجالاً محدداً للوظائف وتدرجاً منفصلاً مع مراكز صغيرة وبعض المراكز الكبيرة .

وهكذا يركزChristaller على دور الاماكن المركزية في تجهيز الخدمات التسويقية من المواقع الاعلى الى المواقع الادنى وذلك دون الاهتمام الحقيقي بمسائل التخصص الانتاجي وتقسيم العمل .

وهنا مع تنظيم المستقرات السكانية في تدرج هرمي ، فأن النشاطات التي تتواجد في المستويات الادنى تظهر في المستويات الاعلى ، غير ان المراكز عند نفس المستوى لها مجموعات متشابهة من النشاطات ، وان بروز وظائف بمستويات اعلى في التدرج الهرمي هو انعكاس لمستوى المركز ،

وباختصار هناك مفهومان تؤكد عليهما نظرية الاماكن المركزية وهما :

-المجال التسويقي للسلعة او لخدمة ما

- والمدخل الشرطي (المحدد) عتبة السكان Threshold population يشير (مجال السلعة) الى النطاق المحيط بمكان مركزي ما والذي ينتقل منه الافراد باتجاه المركز لشراء سلعة او خدمة وحجم المدينة وكثافة السكان وتوزيع الدخل والبعد عن المجهزين .

3-1-3 صلاحيتة نظرية المكان المركزية The validity of central place theory

لقد كان هناك الكثير من الدراسات في مختلف الدول تشمل تصنيف المستقرات (البلدات) الى اطار تدرج هرمي . مثال ذلك الدراسات التي وضعها على النطاق الوطني سمايلز Smailesوحدثت اخيراً من قبل سمث Smithاو على النطاق الاقليمي مثل دراسات بروش وبراسي Brush and Bracey ، وكارتر Carter وبيري وكالايسون Berry and Garrison. دراسات في الاقتصاد والتخطيط الحضري تتطلب تصنيف المراكز ضمن المنطقة الحضرية الى اطار تدرج هرمي ، ان اعمال كاروثرز Garuthers ، وسمايلز و هارتلي Smailes and Hartley ، و ثورب و رودس Thorps and Rohds هي امثلة تطبيقية لهذا المدى من الدراسة .

يعود الفضل لسمايلز لتصنيف التدرج الهرمي الاول للامكنة المر كزية على النطاق الوطني . ان التدرج الهرمي لانكلترا وويلز تم اعداده بالاعتماد على فعاليات معينه مختارةو التي اعتبرها لتكون الخصائص الفردية والخدمة لبلده . مكتملة النمو . هذه الفعاليات كانت :-

أ- المصارف

ب- فروع سلسلة متاجر رئيسية (ولوورث)

ج- المدارس الثانوية

د- المستشفيات

هـ- السينمات

ز- الجرائد الاسبوعية

ومن اجل التاهيل المستقرة كبلدة مكتملة النمو فان المركز ينبغي ان يحتوي على جميع هذه الوظائف . فيما عدا المستشفيات والمدارس الاعدادية التي تعامل معها سمايلز ببعض المرونه ، فوق مستوى البلدة و هكذا شخص سمايلز ثلاث مستويات من المكان المركزي الاعلى في القمة جاءت (16) مدينة رئيسية حيث اعتبرت لندن المدينة المركزية الام تليها مراكز اقليمية مثل

مانجستر وكلاسكو . بعدها جاءت (21) مدينة مثل كارلايل واكستر ، وحوالي (100) بلدة رئيسية مثل بارو وبرنلي، و تحت مستوى البلدة هناك البلدية نفسها بحوالي (300) مركز . كان هناك مستويين اخرين من البلديات الفرعية التي تنقصها من اثنين الى اربعة من الفعاليات الرئيسية ،والقراى الحضرية التي تحتوي على الاكثر على اثنين من الفعاليات .

لقد انتقدت طريقة سمايلز من عدة اوجه وخصوصا لتفسيرها عن ماهية مكونات الوظيفة المركزية ، وقد تم مؤخرا تحديثها من قبل سمث . وعلى اية حال فانها توفر تدرج هرمي مرتبي للمراكز المعتمدة على فعالية الخدمة مع انه يجب ملاحظة ان تجميع قسم من المراكز الرئيسية مثل ليفربول ومانشستر وليدز وبرادفور قد يجعل هناك بعض الخلل في التدرج الهرمي الاعتيادي .

وعلى النطاق الاقليمي ، فقد وضع ديكنسون ، في عمله السابق في شرق انجلترا ، تسلسلا هرميا محدداً للبلدات ومن استخدام بيانات لخط باص ومعلومات من دلالين وضع نمطا منتظما لبلدان سوق صغيرة ، مثل سويرماركت ودبنهام تبعدان عن بعضهما بحوالي ثمانية اميال . وفي قمة الطبقة الرئيسية هذه يوجد مستويين اخرين –مستوى عالي لمراكز كبيرة مثل نورج ، وكامبردج ، وابسوج ، ومستوى واطى لمراكز اصغر مثل تكك لين ، سانت ايدموندز . وفي مثال اقليمي اخر فان برؤس وبر اسي كونوا الامكنة المركزية لجنوب غرب ويسكونسن وجنوب غرب انكلترا – منطقتين مختلفتين على نحو واضح في الاقتصاد والتاريخ والكثافة السكانية . لقد استخدمت طرق مختلفة لتشخيص المركزية .حيث استخدم بر اش في ويسكونسن طريقة سمايلز لتشخيص المراكز على اساس تمتلك تلك الفعاليات خدمة معينة في حين ان ربر اسي سلسل المراكز من خلال تقييم ظهيرها لاربعة خدمات هي (صيدلية ، وتسهيلات تسويقية اعتيادية ، مصرف وسينما محليين) وعلى الرغم من هذه الاختلافات بالخلفية والطريقة فان الدراستين اظهرتا طبقتين متميزتين من الامكنة المركزية ، حيث مراكز المرتبة الاعلى مثل اوكسفورد ، وريدنك ، وبانيري وسوندن التي يبعد عن بعضها الاخر بحوالي (٢١) ميل تقريبا ، ومراكز المرتبة الاوطا مثل وتني ،دستوك ، وجنبسك تورنون على ابعاد (٨–١٠) اميال. ان مثل هذا الشاهد الرقمي مضافا اليه دراسات اخرى مثل دراسة كارتر عن بلدات ويلز تقدم دعما لوجود التدرجات الهرمية للمكان المركزي. انها تختلف عن النظام النظري الصارم ولكن يظهر انها موجودة على اية حال .

3–1–4 التدرجات الهرمية المكانية وقاعدة تسلسل الحجم

تأخذ نظرية المكان المركزي بالتاكيد بالاعتبار ليس فقط التباعد بين المستقرات ولكن حجمها ايضا . لقد سبق ووضح بانه توجد عدة مراكز صغيرة التي لها مناطق كبيرة . العلاقة العمودية بين العدد وحجم السكان لهذه المستقرات تم صياغتها كقاعدة تسلسل الحجم . هذه القاعدة

التي كان اساسها في عمل اويرباج وسنكر Auerbach and singer والتي اصبحت اكثر شهرة بواسطة زيف Zipf تبين بانه اذا كانت المستوطنات الحضرية في منطقة ما متسلسله بترتيب تنازلي لحجم السكان (من 1 الى n) فان سكان المستوطنه n سيكونون n/1 من حجم المستوطنه الاكبر اي

Pn=p1/nq

حيث ان pn= سكان المستوطنه (n)

P1= سكان المستوطنه الاكبر

n= تسلسل المستوطنه

q= الشارح التي عادة ماتؤول الى وحدة واحدة

ومع ان العديد من النظريين يشكون في القاعدة ، ولكن كان هناك العديد من الدعم الميداني الرقمي. وعلى اية حال ، فلقد كان هناك الكثير من عدم الاتفاق حول عما اذا كان تسلسل المستوطنات سيشكل تدرجاً هرميا مستمرا وطبقيا بحيث يكون متطابقا اكثر مع نظرية كرستالر . تبدو ان المشكلة ماهي الا مشكلة قياس ، حيث انه عندما يتم الاخذ بالاعتبار جميع المراكز في البلد ، فان المراكز الصناعية لابد من انها ستشمل وان العلاقة بين التسلسل – الحجم ستؤول الى الاستمرارية .وعلى اية حال ، وبتحديد اكثر للمنطقة ، على المستوى الاقليمي والاقليمي الفرعي فان التسلسل يميل لان يكون اكثر طبيعية للتدرج الهرمي للمكان المركزي ،وان باتي Batty اختبرتوزيع سكان قطاعي في ثلاثة من الاقاليم الفرعية (وسط لانكشاير، ونوتس ديربي وبيدفورد شاير) عن انتظام التسلسل – الحجم ، ومع ان النتائج يمكن ان تكون نوعا ما متحيزه من خلال التعريف العشوائي لسكان القطاعات الا انها تمد بأثبات قوي عن انتظام التسلسل– الحجم على النطاق الاقليمي الفرعي ويدل على وضوح التدرج الهرمي للمراكز .

3-1-5 مشاكل نظرية المكان المركزي

على الرغم من الاثبات الميداني ، فأن نظرية المكان المركزي كنموذج للهيكل المكاني الاقليمي، تعرضت الى العديد من الانتقادات وعلى الخصوص ، فأن بعض المناطق تبدو انها تتعارض مع قواعد التدرج الهرمي الاساسية والسبب قد يعود جزئيا ،الى ان النظرية تخص فقط عنصر الخدمة . ولكن المستقرات بالطبع ، قد تتطور بسبب موقعية الموارد الطبيعية مثال ذلك ، فان المركز السياحي من الممكن ان يتطور في منطقة تتمتع بساحل جيد ومناخ حسن ، في حين ان منجم الفحم من الممكن ان ينهض بمركز تصنيعي ، ان نموذج كرستالر يبقى مثل هذه العوامل ثابته حيث يفترض سهلا متساو توزيعا وموحدا للموارد الطبيعية . اما في المناطق الريفية

حيث تقارب الاوضاع المظهر الطبيعي لكرستالر ، كما في العديد من الدراسات التجريبية الرقمية ، فان النظرية من الممكن ان تقدم تفسيرا جيدا عن الواقع ، ولكن في مناطق اخر ى ، مثل مناطق انكلترا الصناعية فان موقعية الموارد تشوه التدرج الهرمي المنظم . وهكذا ، فان نظرية المكان المركزي لايمكن ان تعرض كنظرية عامة شاملة من جميع الوجوه . وتوجد حاجة لعرض نظريات اخرى لتفسير تجمعات العديد من المناطق – مع انه حتى في هذه المناطق فان التدرج الهرمي للخدمة ، لابد وان يوفر الخلفية المطلوبة .

تفترض النظرية ايضا ، توزيعا سكانيا *متناسقا* ، ولكن هذا من غير المعقول ان يحدث عمليا حيث ان العوامل التي تعتمد عليها الكثافة السكانية مثل خصوبة التربة والمناخ ، تختلف على نحو واضح من مكان لاخر وهكذا فانها تشوه الصورة .

الافتراض الضمني الاخر هو ان المستهلكين سيضرفون بعقلانية ويراعون المركز الاقرب لفعالية الخدمة ذات العلاقة مما يؤدي الى رفع المناطق الظهيرة السداسية الشاملة على نحو مشترك . كما ان العديد من العوامل ، وخاصة تأثير الرحلات المتعددة الاغراض الى مركز ما من الممكن ان يضعف هذا الافتراض مما يؤدي الى تداخل مناطق السوق .لقد انتقدت نظرية المكان المركزي ايضا من وقت لاخر على مايبدو ، لطريقتها الوصفية والثابته ، انها تحدد العلاقة بين المراكز ومناطق ظهيرها في نقطة واحدة من الزمن ولكنها تفشل لان تأخذ بالاعتبار المرحلة التطويرية للهيكل المكاني . ان نظام المكان المركزي هو غير ثابت بالتأكيد وانه في حالة مستمرة من التغير . وهكذا فان اي زيادة في فعالية الخدمة لاي مركز ، سيكون لها تأثير على فعالية الخدمة لمراكز منافسة اخرى. كما ان النظرية لاتعرض اي توضيح دقيق داينمي (حركي) مع ان عددا من الكتاب يعتقدون انه من الممكن وضع تفسيرات داينمية محدودة على النظرية لتوضيح التغيرات في المواقع النسبية .

تضم الانتقادات الاكثر تفضيلا الاخرى التشويه الممكن للتدرج الهرمي عن طريق ضبط المراكز الكبيرة التي من الممكن ان تشكل ، تأثير ظلي ، مما لاتشجع على نمو مستقرات اصغر ذات حجوم مناسبة . تشويه آخر من الممكن ان يكون سببه تطوير مدينه مشتته – وهي مجموعة من المدن التي على الرغم من انها منفصلة طبيعيا الا انها تؤدي العمل معا كوحدة واحدة . وينعكس الاعتماد المتبادل بينها في انماط تجارة المفرد والتخصص الوظيفي.

يعتقد برتون Burton بان منطقة (دربي – جسترفيلد– نوتنكهام) لشرق ميدلاند من الممكن ان تتطور ، او هي حاليا كذلك ، وذلك بتطور النقل الخاص فان المنطقة ستتطور الى وحدة مترابطة بحيث تدبر نظام التدرج الهرمي . ان الانتقاد الفني الاخير للنظرية هو مشكلة الترتيب الفعلي للامكنة المركزية . ان هذا يضم المشكلة المزدوجة للتحديد الفعلي

للامكنة المركزية (التي من الممكن ان تختلف بواسطة مشكلة الانتشار غير المنظم) واختيار المعيار لترتيب المراكز . لقد ادرك كرستالر بأن السكان لوحدهم كان قياس غير كاف للمركزية– ان المركز الذي هو تصنيعي او تعدين من الممكن ان يكون له عدد كبير من السكان ولكنه يقوم بوظائف مركزية قليلة وبناءا عليه فأنه استخدم دليلا يستند على عدد من الهواتف المجهزة .ان الطرق الاكثر حداثة التى تقييس المشكلة قد استخدمت بالاساس المعلومات المفردة التي تضم التعداد الرقمي البسيط لعدد المخازن المفردة في المركز ، وتحديد التسهيلات الرئيسية وترتيب المراكز تبعا الى العدد الذي يمتلكونه (مثل طريقة هايدوك The Hoydock method) وطرق كمية معقدة اكثر مثل الدليل الوظيفي لديفز Daves . كما توضح دراسة حديثة لمكيفوي McEvoy فأ طرق التر اتيب المختلفة من الممكن ان ينتج عنها تر اتبات مختلفة للامكنة المركزية ضمن المنطقة المعينة .

3-2 نظرية قطب النمو Growth Pole Theory

3-2-1 مفهوم النظرية :

يمكن اجابة العديد من الانتقادات الموجهة الى نظرية المكان المركزي كنموذج للهيكل المكاني بواسطة نظرية اقطاب النمو ، ومع ان المفهوم يمكن ارجاعه الى عوامل التكتل لنظريات تحديد الموقع الاولى([11])الا ان تطورها الحديث يعود الى الاقتصاديين الفرنسيين ، وخاصة بيروكس Perroux الذي اعتقد بأن الحقيقة الرئيسية غير مكتملة ، وكذلك التطور الصناعي حيث ان النمو لا يظهر بكثافات متغيره : انه ينتشر بقنوات متعددة وبتأثيرات نهائية الى جميع مفاصل الاقتصاد . وبتفصيل اكثر فأن بودوفيل Boudevilla يعرف قطب النمو الاقليمي بأنه مجموعة من الصناعات التوسعية المحدوده في منطقة حضرية والتي تحفز لتطور اضافي للفعالية الاقتصادية عبر منطقة تأثيرها ، وبالنظر الى مرونتها ، فان النظرية متكيفة ليس فقط لفهم الهيكل المكاني ، ولكن ايضاً كطريقة لتخمين التغيرات في ذلك الهيكل ووصف الحلول لمشاكل اقليمية معينة . لقد تمتعت بشهره كبيره في السنوات الاخيرةو اصبحت فكرة جيدة و تستحق مزيداً من البحث ، حيث ان التطبيق يميل ليكون متقدماً اكثر من التعزيز النظري ، وقد يعود بعض السبب الى عدم التطابق في الاعمال الاصليه لبيروكس فقد حدث الكثير من التشويش في الادبيات التي تلته ، ويمكن ملاحظة ذلك في المصطلحات ليس فقط ، اقطاب النمو ، ونقلط النمو ولكن ايضاً

[11] يمكن مراجعة كتاب كلايسون الفصل السادس للاطلاع على نظريات تحديد الموقع .

في تطوير ومحاور التطوير ومناطق النمو وقطاعات النمو ، وبالتاكيد فان هناك العديد من التعريفات بقدر المؤلفين الذين يكتبون عنها ، دارونيت Darwent الذي كتب المقالة النقدية الاخيره لمفهوم قطب النمو و صرح ، بأنها اصبحت مرتبطة بأنواع هائلة من المفاهيم والمصطلحات غير المميزة وغير المعروفة ، ويعتقد هانسن Hansen بأن جميع ادبيات ومفاهيم قطب النمو تحتاج الى المزيد من البحث.

2-2-3 مفهوم أقطاب النمو the concept of Growth Pole

يعتبر مفهوم أقطاب النمو أحد أهم الأطر النظرية التي حاولت تفسير التباين في التنمية الاقتصادية الإقليمية والذي يذهب إلى أن النمو لا يحدث في جميع المناطق في نفس الوقت، ولكن يظهر على شكل نقاط أو أقطاب نمو وبكثافة مختلفة في بعض الأماكن العقدية التي تتشكل في أماكن اقتصادية Economic Spaces أو في أماكن جغرافية Geographic Spaces، هي غالباً المستقرات الحضرية الكبيرة التي تعمل كمراكز للنمو كونها تختلف في تخصصاتها الوظيفية من ناحية، ومن ناحية أخرى في إمكانياتها الموضعية، مما يجعلها نقاط إشعاع لأنواع التحديث Innovation، وهذا النمو ينتشر من خلال قنوات مختلفة وبصورة غير متساوية إلى القطاعات والأماكن الأخرى.

ويفسر مفهوم أقطاب النمو عملية النمو بوجود صناعات قيادية او دافعة Propulsive Industries في تلك الأماكن الاقتصادية أو في الأماكن الجغرافية تعمل على اجتذاب العديد من الصناعات الأخرى مشكلة معها روابط أمامية Forward Linkage وروابط خلفية Backward Linkage تعمل مجتمعه على إيجاد بنية أساسية متطورة في المكان الذي تتواجد فيه. كل ذلك يؤدي إلى استقطاب صناعات وخدمات أخرى هي الأخرى بدورها تستقطب صناعات وخدمات وتساهم في بناء بنية تحتية جديدة وهكذا دواليك بما يسمي بالمزايا المشتقة Diverted Advantages مما يجعل المراكز الحضرية تلعب الدور الرئيس في تغيير النظم الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية في الأقاليم المختلفة.

ومن المفاهيم المهمة تحت مظلة أقطاب النمو مفهوم السببية الدائرية المتراكمة Circular Cumulative Causation التي تذهب في تفسير التنمية الإقليمية إلى الحركة الحرة للقوى الاقتصادية والاجتماعية على الحيز المكاني للإقليم بين المركز الذي تمثله المناطق الحضرية والأطراف الذي تمثله منطقة النفوذ، مما يؤدي إلى التخلخل الإقليمي Regional Imbalance أو زيادة الفوارق الإقليمية التي تنتج عن نوعين من العمليات:

الأولى تدعى عملية التأثير الارتدادي السالبةNegative Backwash Effects التي تتمثل في هجرة منتقاة للأيدي العاملة وكذلك رأس المال والبضائع من منطقة النفوذ إلى المركز للمزايا

المتوفرة في المراكز. أما العملية **الثانية** فتدعى بالتأثير الانتشاري الموجب Positive Spread Effects حيث يبدأ تأثير التنمية من المركز باتجاه الأطراف أي منطقة نفوذه. وتزداد سرعة الآثار الانتشارية للمركز كلما كان المركز يتمتع بدرجة كبيرة من النمو والتي عادة ما تكون مرتبطة بالسياسة التنموية الرسمية الموجهة للإقليم.

أما مفهوم القطبية Polarization الذي يشبه إلى حد بعيد مفهوم السببية الدائرية المتراكمة مع بعض الاختلاف في التسميات للعمليات المؤدية للتنمية الإقليمية، فقد استبدلت تسمية العملية الثانية وهي التأثير الارتدادي باسم عملية الترشيح Trickling Down Effects وهذه العملية الأخرى مرتبطة بالسياسة الرسمية الموجهة للإقليم.

ويذهب البعض بأن الانتشارية ليس لها أي علاقة بالسياسات الرسمية الموجهة للإقليم، وأنها تنتقل بشكل آلي من المركز إلى الأطراف عندما تصل عملية التنمية في قطب التنمية إلى درجة معينة أطلق عليها الانقلاب ألاستقطابي، حيث تتلاشى ظاهرة الاستقطاب وتبدأ مرحلة اللامركزية على الحيز المكاني للإقليم وتتقارب مستويات التنمية على جميع مناطق ذلك الحيز.

3-2-3 المركز والأطراف Center and Periphery

يحاول مفهوم المركز والأطراف أن يفسر التنمية الإقليمية من خلال العلاقة بين المركز ممثلاً في الأماكن الحضرية والأطراف ممثلةً في مناطق نفوذها، فيذهب إلى أن التنمية الإقليمية تمر بأربعة مراحل هي:

1- مرحلة النمط المكاني المستقل (Independent Spatial Pattern): تتواجد المراكز بصورة مبعثرة ومنعزلة عن بعضها البعض على الحيز المكاني للإقليم، وكذلك تضعف العلاقة بينها وبين مناطق نفوذها.

2- مرحلة السيطرة الحضرية (Urban Primacy): حيث يبرز أحد المراكز كقطب رئيسي على مستوى كامل الإقليم يسيطر على جميع الحيز المكاني للإقليم.

3- مرحلة المراكز الفرعية (Emerging Secondary Centers): وفيها تظهر بعض المراكز الفرعية التي تسيطر على بعض مناطق النفوذ الخاصة بها على الحيز المكاني للإقليم منافس بذلك المركز الحضري الرئيسي.

4- مرحلة التسلسل الهرمي:(Rank Size) وفيها تظهر العديد من المراكز الحضرية وتتحسن العلاقات بينها وبين مناطق نفوذها مؤدية لنشر متوازن للتنمية على الحيز المكاني للإقليم.

4-2-3 التحيز الحضري Urban Bias

يفسر مفهوم التحيز الحضري تباين التنمية الاقليمية الى عامل اجتماعي بحت يتمثل في الصراع بين سكان المراكز وسكان مناطق النفوذ مركزا على دور الصفوة من سكان مناطق النفوذ التي يكون ولاءها الى المراكز الحضرية اكبر من المناطق المهمشة الأخرى حيث يتم التعاضد مع صفوة المراكز الحضرية الكبرى التي تملك القوة المالية والسياسية والوعي والانفتاح على كل ماهو جديد وتوظيف ذلك في تسيير دفة الأمور في عملية صنع القرار لصالحها في تركيز التنمية في المراكز ممثلة في الأماكن الحضرية.

3-2-5 مفهوم الريع Rent

يفسر مفهوم الريع التباين في التنمية الاقليمية الى عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية مجتمعة، فالريع الذي يأتي في الغالب من الموارد الطبيعية ليس له علاقة بدورة الانتاج الاقتصادي كالموارد المعدنية والرسوم الجمركية وتحويلات العاملين وغيرها. تتركز هذه الموارد في المركز حيث تتواجد السلطة وصفوة السكان مما يؤدي الى خلق عقلية ريعية تبحث دائما عن الثروة والمال، الأمر الذي يؤدي الى الهجرة من مناطق النفوذ الى المراكز للمشاركة في اقتطاع جزءا من هذا الريع. ان العاملين الاقتصادي والسياسي يؤديان الى بناء شبكة من العلاقات المصلحية داخل المجتمع، على أساسها يتشكل بناء اجتماعي هرمي من شرائح سكانية ريعية يتحد دخل كل منها لا بمقدار الجهد الذي تبذله وانما من خلال موقعهما على سلم الهرم الاجتماعي. وبما أن السلطة وصفوة السكان المتنفذة تكون عادة في المراكز الحضرية الكبيرة فان نصيب الأسد سيكون لهذه الشرائح من المجتمع، مما يؤدي الى تركز النسبة العظمى من الريع في المراكز الحضرية الكبيرة، الأمر الذي يؤدي في النهاية الى الفوارق الاقتصادية والاجتماعية ليس فقط بين شرائح السكان ولكن على مستوى الحيز المكاني للإقليم.

ان الأطر النظرية السابقة مجتمعة تشير إلى حتمية وجود التفاوت والتباين بين الأقاليم في التنمية، ويعزى ذلك إلى خصائص الأقاليم السكانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية وا إلى اتجاه الاستثمارات الاقتصادية إلى التركز في الأقاليم ذات الإمكانيات التنموية (العمالة، رؤوس الأموال، الخدمات، المواد الخام)، مما يؤدي إلى استمرار ظهور التباين الإقليمي، وكان هناك اختلاف بين الباحثين على قدرة تلك الأقاليم ذات التنمية المتركزة على الأقاليم المجاورة لها، فيلاحظ أن البعض ضخم تلك الفوائد وسماها بالانتشار، بينما قلل آخرون من أهمية الفوائد التي تجنيها الأقاليم المجاورة للإقليم المركزي أسموها بالترشيح.

3-3 نظرية الجاذبية (التفاعل المكاني) :

3-3-1 مفهوم النظرية :

إن الأسس النظرية لنماذج الجاذبية تعود الى فكرة إستخدام قانون الجذب العام للعالم الفيزياوي نيوتن التي تعبر عن تطور علمي أحدثته نظرية الكم Quantum Theory التي تحولت بموجبها الكثير من النماذج المحددة في النتائج المتحققة الى نماذج إحتمالية مثالها قانون الجذب العام حيث أصبح من الممكن تحديد التوزيعات الإحتمالية لمواقع الأجسام التي يقابلها في مجال العلوم التخطيطية مواقع الفعاليات.

فالملاحظ عند تحليل التفاعل للعناصر المكانية وجود قوى جذب كامنة تتركز في احدى تلك العناصر تتولد عنها قوى طرد بإتجاهها من باقي العناصر وتعتبر ميزة موقعية تنفرد بها عن باقي العناصر لعدد من الأسباب والمزايا التكوينية والمكتسبة.

إن الخوض في تحليل هذه العلاقة إنما يعبر وبدقة عن التفاعل القائم نتيجة تفسيرية لقوة المكان التي تحفز على القيام بهذه العلاقات وما تؤثره مستقبلاً في قرارات الأفراد والمنشآت ولاسيما ما يتعلق منها بالحركة والتردد أو حتى تلك المتعلقة بإختيارهم لأماكن إيقاع الفعاليات.

3-3-2 قانون الجذب العام

إن قوة المكان في أي عنصر من عناصره قد ينظر اليه بوصفه كتلة Mass وهذه الكتلة كما يصفها ايزارد (Izard) قد تكون طبقاً لمبادئ وعناصر معينة تتحكم في سلوك الافراد والجماعات كما إنها تقرر فعالياتهم فالعلاقات ما بين الأقاليم ينظر إليها على وفق ذلك بأنها نوع من التفاعل وبهذا فإن المبادئ لا تحدد السلوك فحسب بل تحدد كثافة وتكرار التفاعل متأثرة بقوة وحجم هذه الكتلة كما ان العلاقة تتأثر سلباً وايجاباً مع المسافة مما يعطي استنتاجاً بإن العلاقة ترتفع مع الحجم وتنخفض مع بعد المسافة على وفق دالة رياضية عامة لمنطوق الجاذبية ([١٢])

$$F = \frac{GM_1M_2}{D^2}$$

F = قوة الجذب بين الكتلتين

$M_1.M_2$ = حجم الكتلتين

D = المسافة بين $M_1.M_2$

١٢- يعتمد على هذا القانون على قانون الجذب العام للفيزياوي اسحق نيوتن وينص على ان كل كتلتين في الكون تجذب احدهما الاخرى بقوة تتناسب طرديا مع حاصل ضرب كتلتيهما و عكسيا مع مربع المسافة بين مركزيهما.

G = معامل ثابت لقوة الجذب الفيزياوية (مقاومة كل جسم للانجذاب نحو الآخر)

ان هذا القانون قد انطوت عليه الكثير من المصطلحات المعبرة عن مضمون واحد تبحث في ذات الاستنتاج، فمنها ما تسمى بنماذج الجاذبية Cavity Models ومنها ما يدعى بنماذج التفاعل المكاني Spatial Interaction ومنها ما يطلق عليه بالنماذج الاحتمالية Probability Models وعلى الرغم من شيوع المصطلح الاول الا ان نماذج التفاعل المكاني امكنها التعبير وبدقة عن منطوق والية القانون وتطبيقاته في العلوم الاقتصادية و الاجتماعية وعلى توصيف ما يحدث فعلاً من تفاعل وتأثير متبادل بين عناصر النظام المبحوث.

3-3-3 نموذج الجاذبية والتفاعل المكاني :

ولغرض إضفاء سمة تحليلية لتطور نماذج الجاذبية والتفاعل المكاني لابد من الاشارة وبشكل مختصر الى ابرز المحطات التطويرية لهذا المفهوم فمنذ ملاحظات (Carey 1859) في منتصف القرن التاسع عشر عن وجود الجاذبية في الظواهر الاقتصادية والاجتماعية ومروراً بما جاء به (رافنشتاين) في وضع قوانين الهجرة وعلاقاتها بمراكز الجذب ثم جاء يانك (Young 1942) في دراسته لحركة الايدي العاملة الزراعية ثم قبلها محاولة رايلي (Riely 1929) المتعلقة بتحديد مواقع الفعاليات، ثم (ستيورات 1948) وصياغته لنموذج الجذب الديموغرافي، وانتهاء بصيغة لاوري (Lowry 1964)([١٣]) الموسعة التي يشرح فيها المستوى المكاني لمواقع الفعاليات في المناطق الحضرية موضحاً الاسباب الكامنة وراء قيام السكان وعمال الصناعة الاساسيين والخدميين في اختيار مناطق سكناهم على امتداد المساحة المتروبوليتانية او الاقليمية ثم تلك التعديلات التي طرأت على هذا النموذج من (كارين 1966) وغيره التي استمرت حتى عام 1976، ويلاحظ من خلالها ولقرن من الزمن مراحل تطوير الاستخدامات من الفكرة المبسطة لتشمل وبشكل اوسع تحليلات تتعلق في الانماط القائمة والمتوقعة للعلاقات المكانية وتفسير الأسباب التي تقف وراء تلك العلاقات وتقديرها ومن ثم التنبؤ بتكرار وكثافة ما يحدث مستقبلاً ولهذا فان الفكر المفاهيمي لها اصبح يشرح ما يحدث لعناصر النظام المكاني اعتماداً على مؤشرات الماضي ثم التوصل الى احتمالات المستقبل وكيف يتم مواجهتها.

وتحقيقاً لهدف البحث في اعتماد اساليب القياس الكمي في موضوع العلاقات المكانية فان الملاحظ على هذه النماذج ومن خلال ما تم استعراضه نجد نظرياً وجود الامكانيات لتطبيقات

[13] - Jean-Paul Rodrigue**, The lowry Model,** Dept. of economic and geography, Hofster, University. 2008. P1.

في عرض وتحليل المشاكل المكانية بغية استكشاف التغييرات الحاصلة في توزيع الفعاليات والتغيرات في السلوك مع العرض ان هناك عدداً من الاعتبارات التي يجب اخذها بالحسبان منها:

- ان نموذج الجاذبية وحتى نماذج التفاعل المكاني ما هي الا نماذج استقرائية تستطيع في نقطة معينة ان تصف التفاعل ولفترة محدودة متجاهلة بصورة او باخرى عمليات التغيير المستمر للمواقع والسلوك التي تزيد من قابلية التفاعل مكانياً وعلى الرغم من التعاطي معها ضمنياً ولكن بدون تقدير الناتج وللسبب نفسه فان هذه النماذج تعطي بعد نظر محدد باتجاه المستقبل.
- ان المتغيرات النقدية المقيدة للنموذج تعطي تقديرات متشابكة حول التوازن، بينما التوازن لا يحدث الا بتوازن العرض مع الطلب وهذا نادر الحدوث في العالم الحقيقي لاسباب منها ان الطلب الداخلي يرتبط بمفردات اضافية تحققها المنافذ الخارجية التي تؤثر في هيكل النموذج ولعل ابرز تلك المؤشرات ما يتعلق بمسألة الترابطات Leakages لفهم التفاعل بين المناطق والاقاليم.

لذلك فان عدد من الافتراضات المبسطة، يجب ان تعمل حول العلاقات المكانية ليكون النموذج مسؤولاً عنها ولكي تؤثر في صلاحية النتائج، ومن هذه الافتراضات او غيرها فقد حاول المختصون الاهتمامالتوسع بها انطلاقاً من ادراكهم لاهمية:

أ- العوامل التي تحكم شكل الموقع والانماطه الخاصة بالانشطة الاقتصادية ضمن منطقة معينة.

ب- التدفقات السلعية بين مختلف اجزاء المنطقة المدروسة وتسهيل توزيعها.

3-3-4 محددات تحليل نظرية الجاذبية الموقعية والإقليمية:

هناك العديد من العوامل والمؤشرات والمعلومات التي يمكن اعتبارها محددات أساسية لتحليل الجاذبية الموقعية (الإقليمية) وتطبيق نماذجها المقترحة ومن هذه المحددات نذكر ما يأتي:

١. إن التجاور المكاني للمواقع ومن ثم للأقاليم مع تطوير شبكات النقل والاتصالات قد يسهم في زيادة الاحتكاك بين الاسر وميولها الاستهلاكية والاعمال ونشاطاتها الانتاجية والتبادلية والتمويلية، وهو ما يكرس فيهم سلوكيات التقليد imitation للفئة الدخيلة نفسها والمحاكاة Demonstration لفئة دخلية أعلى والمظهرية Conspicuous (swank) وبالنتيجة تسري عناصر الجذب في المواقع (أو الأقاليم المتجاورة).

٢. ان تفاوت دخول القوى العاملة من أجور ورواتب وحوافز مع ثبات المستوى العام للأسعار يؤدي الى تحرك القوى العاملة نحو الاماكن التي تتسم بمجالات أوسع للتباين وبمعدلات اعلى وتستمر لفترات اطول.

٣. إن تفاوت اسعار الفائدة يدفع المستثمرين – مع بقاء الأمور الأخرى كما هي للبحث عن فرص استثمارية في الاقاليم الأقل فائدة وذلك للإفادة من هذا التفاوت: وهنا إذا أرتبطت هذه الفروقات بأنظمة مؤسسية مستقرة بغرض تنشيط الأقاليم الأقل نمواً فإن عملية الانجذاب تكون أكثر فاعلية.

٤. إن تفاوت الإيجارات قد يمثل دوراً مهماً في تحريك الأسر والعمال موقعياً وخاصة عندما تتباين سعات العقارات (المبنية وغير المبنية) المتاحة وتكون الاختلافات في تكلفة وحدة العقار بمستويات تبرر عملية الانتقال المكاني.

٥. إن التمايز في معدلات الضرائب بحسب نوع النشاط الإنتاجي قد يسهم في تحريك رؤوس الأموال نحو الاستثمار في النشاطات التي تخضع لمعدلات أدنى للضرائب. وحيث تتوطن هذه النشاطات في مواقع (أو أقليم) معينة بشكل رئيس فإن ذلك ينعكس من ثم على الاتجاه الجغرافي لانتقال العنصر المعني.

٦. إن من المعروف في اعتبارات التوطن بالنسبة لتأثير مصادر الموارد الطبيعية Resource-Orientation أو لتأثير وتوجهات الأسواق Market-Orientation أن أيا من التأثيرين أقوى سيصبح محدداً لموقع المنشأ المعينة باختيار المكان الاكثر ربحية.

٧. تمثل الارتباطات الموقعية (أو الإقليمية) للإنتاج دوراً مهماً في تجاذب السلع والخدمات والموارد والدخول فكلما تباينت معدلات هذه الارتباطات من مكان إلى اخر اختلفت تأثيرات التجاذب من حيث الحجم والاتجاه والنوع.

٨. تقويم مرونات الطلب السعرية السائدة في المواقع (أو الأقليم) الخاضعة لعملية التجاذب بالنسبة لمنتجات او لموارد رئيسية في التبادل بدورٍ فعالٍ أحياناً في إعاقة او تعزيز العملية.

٩. يسهم كل من التجانس الاجتماعي والثقافي واللغوي لإقليمين أو أكثر في تسهيل مهمة انتقال الموارد البشرية وحتى بالنسبة لانتقال النشاطات الإنتاجية وذلك للتأثيرات السيكولوجية الاجتماعية على الطلب السوقي.

١٠. إن التجمعات السكانية الحضرية الأكثر تطوراً والأكبر حجماً تكون أقوى تأثيراً في الجاذبية من التجمعات السكانية شبه الحضرية الأقل تطوراً والاصغر حجماً .

١١. إن انتقال الاتجاه الواحد للقوى العاملة والمنظمين ورؤوس الأموال بغرض الاستقرار في مواقع (أو أقليم أخرى) يتطلب توافق عوامل الجذب في أماكن الوصول (or Destination)

Terminal مع عوامل الطرد في الاماكن الاولى، حيث تقابل عوامل الجذب (مثل: الأسواق الأوسع والظروف المعيشية الأفضل والفرص الاستثمارية الأكثر والمستويات الاجتماعية الاعلى والحريات السياسة الأوفر) عوامل الطرد (مثل: الأسواق الأضيق والظروف المعيشية الأصعب والفرص الاستثمارية الأقل والمستويات الاجتماعية والثقافية الأدنى والتقليدات السياسية الأشد).

١٢. إن تحديد دور الحكومة ومستويات تدخلها في النشاط الاقتصادي وفي العلاقات التنظيمية المكانية يعد ضرورياً لتشخيص واقع النظام السائد ولبيان مدى فاعلية آلية السوق التنافسية في رفع الكفاءة الإنتاجية والربحية الاقتصادية والمنفعة الاجتماعية من خلال الانتقال الكفوء للسلع والخدمات والموارد استجابة لحركات حرة وملائمة لاسعار هذه المنتجات والعناصر.

وهنا كلما أزداد تدخل الحكومة ارتبط الانتقال المكاني بصيغ جاهزة ومفروضة بقرارات مركزية او إقليمية، وتعطل في نفس الوقت دور حريات الاسعار في تحفيز هذا الانتقال أو في تصحيح مساراته وتعديل أحجامه

١٣. تحديد الحدود الادنى لسعات الإنتاج الأساسية كمداخل شرطية أومحددة Threshold لعملية الجاذبية المكانية. وعلى أية حال، إن تزايد الوحدات الكبيرة المتكتلة في علاقات قطاعية ومؤسسية (حضرية) مندمجة يجعل المدى أو (الاقاليم) أكثر قدرة على جذب رؤوس الأموال والنشاطات والكفاءات المتميزة. بينما تستمر المناطق التي تسودها الوحدات الإنتاجية الصغيرة او المشتتة التي تعاني من قلة الوفورات من عناصر الطرد لمختلف الموارد والنشاطات.

٤ – الخاتمة :

مما تقدم يظهر بأن التخطيط التنموي المكاني يهتم نظرياً وعملياً في وضع النماذج والاساليب الاقتصادية المكانية للمناطق والحيازات المكانية على اساس التحليل والتركيب الشامل ، لمنظومة العوامل المكانية والاقتصادية والفنية والسياسية والتخطيطية ، تسمح هذه النماذج والاساليب بالحصول على اعلى جدوى اقتصادية وراء التطوير الموقعي والمكاني وصولاً الى تحقيق وضمان تنمية اقتصادية متوازنة مكانياً .

اعتمدت النماذج و الاساليب في التحليل المكاني، وذلك لما تتميز به من الإيجابيات التي نذكر منها:

١. تشخيص أهمية العلاقات الاقتصادية السائدة ضمن و بين ألاقاليم لغرض بيان مدى إمكاناتها في عملية التفاعل وجذب المزيد من الموارد الاقتصادية و الاجتماعية وكذلك بما يخدم بناء مواقع جديدة او توسيع مواقع قائمة.

٢. تقديم أساليب مرنة لتحليل التفاعل الاقتصادي الموقعي (أو الاقليمي) فيما بين مفاصل متفرقة مكانياً مع تنوع واسع للتطبيقات فيما يخص العديد من الموضوعات وخاصة بالنسبة لتحديد الاستثمارات كما ونوعا و حركة و هجرة السكان النشطين اقتصاديا و اتجاهات تدفق السلع و الخدمات و بما يحقق قدرا من التوازن التنموي المكاني.

٥- المصادر :

١. الموئل،(2008) ، السياسات والتخطيط والمؤسسات، البند (١٠) من جدول الاعمال المؤقت،

مؤتمر الامم المتحدة للمستقرات البشرية، فانكوفر، ٣١ ايار– ١١ حزيران، ٢٠٠٨.

2.معروف، د. هوشيار (1989)، تصنيع الريف في الاقطار النامية، مطبعة التعليم العالي، بغداد.

٣. الراوي، مهيب كامل، "دور شبكات الطرق في تفعيل علاقات الترابط المكاني للمستقرات البشرية في محافظة الانبار"، اطروحة دكتوراه، المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد،(٢٠٠٦).

٤. كامل كاظم الكناني ، "الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية"، جامعة بغداد، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ٢٠٠٦.

5 Goodall, B (1979) The Economic of Urban Areas , New York, Pergamum.

6. Barrie Needham,(1977), How Cities Work, Pergamum Press, U. K

7. Richard Arnott,(2000), Congestion Tolling and Urban Spatial Structure, Boston College, USA.

8. Ronald R. Boycc & Alan F. Williams,(1979), The Bases of Economic Geography, Clarke, Doble Brendon Ltd., London.

9. H.W.Richardson,(1977), The New Urban Economics, Pion Limited, London.

10. Jean-Paul Rodrigue,(2008), The lowry Model, Dept. of economic and geography, Hofster, University